مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان

كلمة السيد باولو سرجيو بينيرو

رئيس اللجنة المستقلة للتحقيق في احداث سوريا

جنيف في 23 يونيو 2015

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

لقد دخلت الحرب في سوريا عامها الخامس ولا توجد أي مؤشرات على تراجع حدتها. لقد تحول الصراع في سوريا إلى حرب استنزاف متعددة الأطراف تعاقب فيها تقدم وتراجع الأطراف المتحاربة. لقد ساهم ذلك في تغذية وهم ان النصر العسكري ممكن.

يبقى المدنيون هم الضحايا الرئيسيون لدائرة العنف المتنامية. إن السوريين يفقدون أرواحهم، منازلهم ومصادر دخلهم في صراع يقل فيه –إن لم نقل ينعدم- الإلتزام بالقوانين الدولية. إن فشل الأطراف المتنازعة في حماية المدنيين –بالإضافة لما يبدو وأنه قرار متعمد في تعريض حياة المدنيين للخطر- أدى إلى معاناة يصعب وصفها.

في هذا التقرير، قامت اللجنة بالنظر الى تأثير اعمال الأطراف المتنازعة على المدنيين وكذلك على وصول المساعدات الإنسانية. الأحداث التي تم توثيقها مؤخراً أكدت على استنتاجاتنا السابقة بأن السبب الرئيس لسقوط الضحايا من المدنيين والتهجير القسري والتدمير هو: الإستهداف المتعمد للمدنيين، الهجمات العشوائية وغير المتكافئة، الهجمات على المناطق والأشخاص المحميين وفرض الحصار على مناطق واسعة كشكل من اشكال العقاب الجماعي.

ومع كل يوم يمر، تقل الأماكن الآمنة في سوريا ويُستدل على ذلك من تزايد النزوح الجماعي للمدنيين داخل وخارج البلد. إن الهجمات العشوائية على المناطق المأهولة بالمدنيين يتم ارتكابها في كل أرجاء البلد من قِبل أغلب –إن لم نقل كل- الأطراف المتحاربة.

ومع مرور كل يوم، يصبح قرار بسيط مثل زيارة الجار، أو الذهاب لشراء الخبز، هو قرار حياة أو موت. لقد قتل عدد كبير من الأطفال نتيجة قصف منازلهم أو مدارسهم أو ملاعبهم. لا يمكن التقليل ايضا من المأساة النفسية التي يمر بها المدنيون القاطنون تحت النيران العشوائية، حيث لا يمكنهم التنبؤ بالضربة المقبلة التي قد تقتلهم. لا يمكن الاستهانة بهذا الشعور. ان هذه المعاناة لا تعرف جنساً أو عرقاً أودِيناً.

إن تفوق الحكومة العسكري وسيطرتها على المجال الجوي، تنعكس على حجم الدمار الأوسع نتيجة ضرباتها العشوائية على المدن والقرى والبلدات ومخيمات النازحين الآهلة بالمدنيين. ومن ناحية اخرى تستمر الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بشن هجمات من أماكن قريبة على المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة موقعة قتلى وجرحى بين المدنيين.

لم تبد أي من أطراف النزاع بأي وقت أي التزام بالقانون الدولي فيما يخص التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية. وبغض النظر عن المحاربين المعنيين، فإن أغلب الهجمات إما أنها لا توجه نحو أهداف عسكرية محددة أو أنها تفشل في توظيف وسائل حربية تسمح بتوجيه هكذا ضربات.

ولم تؤخذ في اي حال من الأحوال الاحتياطات اللازمة لتجنب أو تقليل الإصابات والخسائر في أرواح المدنيين، أو تفادي الأضرار للاهداف المدنية. بالإضافة إلى ذلك فإن كلا من القوات الحكومية - بما فيها القوات الشبه عسكرية وغيرها من الميليشيات المساندة - والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة -

تستمر في وضع الأهداف العسكرية داخل أو بالقرب من المناطق المدنية المأهولة ذات الكثافة السكانية العالية.

إن حملة القصف والقصف الجوي التي تشنها الحكومة تترافق جنبا إلى جنب مع محاصرة المناطق واعتقال واختفاء الذكور في سن القتال، في الغالب من المناطق المضطربة وعلى نقاط التفتيش. وتركز هذه الاستراتيجية على جعل الحياة لا تطاق بالنسبة للمدنيين الذين ما زالوا داخل المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. ولقد أدى قصف الحكومة بلا هوادة للمناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة الى بث الرعب في أوساط السكان المدنيين وأدى إلى التشريد التعسفي للآلاف. ويبدو أن الفارين في معظمهم من النساء والأطفال، ذلك أن الرجال والفتيان فوق سن 15 عاما أكثر عرضة للاحتجاز عند نقاط التفتيش.

إن قصف المناطق المدنية المأهولة من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما فيها داعش وجبهة النصرة وجيش الاسلام، يؤدي الى ترويع الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وعلى ما يبدو فان هذه الهجمات تشن أيضا بقصد معاقبة المدنيين بحجة دعمهم للحكومة. وحين تشن مثل هذه الهجمات على المناطق التي تسكنها الأقليات، فإن ذلك يخلق المزيد من الانقسامات داخل المجتمع السوري ويضيف من مخاطر تأجيج النعرات الطائفية.

تقوم القوات الحكومية والجماعات المسلحة المناوئة لها وكذلك داعش بفرض الحصار على بعض المناطق مما يؤدي الى نتائج مدمرة. تواصل الحكومة حصارها لمخيم اليرموك في دمشق وكذلك الغوطة الشرقية ومنطقة الزبداني في ريف دمشق. وما زال هذا الحصار قائما لأكثر من عامين لغاية يومنا هذا وقد أدى إلى تجويع المدنيين حتى الموت. وفي حالات أخرى نتجت الوفيات بسبب الأمراض المزمنة أو الإصابات التي تعرضوا لها نتيجة عمليات القصف الجوي في ظل توفر القليل من الرعاية طبية او انعدامها. وتشير التقديرات إلى أن 40٪ من الأطفال في مخيم اليرموك يعانون من سوء التغذية. إن منع وعرقلة ايصال الغذاء وغيرها من المواد التي لا غنى عنها لحياة السكان المدنيين يهدف الى إجبار المناطق المضطربة على الخضوع، كجزء من استراتيجية الحكومة القاضية بالاستسلام أو الموت جوعا.

لقد قامت الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة بفرض الحصار حول مدينتي نبل والزهراء في محافظة حلب، وفي الآونة الأخيرة، حول كفرايا والفوعة في محافظة إدلب. إن الوضع في هذه البلدات حسب التقارير مزري وهنالك القليل، إن وجد أصلا، من الغذاء والدواء المتاح للمدنيين. وعلى وجه الخصوص، فهناك حاجة ماسة لحليب الأطفال الرضع. بالإضافة إلى ذلك، قامت الجماعات المسلحة المناوئة للحكومة بقطع إمدادات الكهرباء والمياه إلى الأحياء التي تسيطر عليها الحكومة في مدينتي درعا وحلب عمدا ، وأدت الى حرمان المدنيين من الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

تقوم مجموعة داعش الإرهابية بفرض حصار على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في مدينة دير الزور والتي يقطنها ما يقارب 300 ألف شخص، غالبيتهم من المدنيين. في مارس 2015، طلبت داعش من المدنيين ترك المنطقة. ولكن القوات الحكومية قامت بمنعهم من المغادرة.

ان الحصار والمنع المتواصل لدخول المساعدات الإنسانية، بما فيها الطعام، أدى إلى مشاكل سوء تغذية وكذلك المجاعة. وبدلاً من أن تقوم على إضعاف القوى العسكرية المتواجدة في المنطقة المحاصرة، فإنها فعلياً أثرت على المدنيين الذين يعيشون في تلك المناطق. إن للحصار ومنع المساعدات نتائج مدمرة على الفئات الأكثر ضعفاً. كبار السن، الأطفال والرضع، أصحاب الأمراض المزمنة ومصابي القصف هم من الفئات الأكثر تعرضاً للموت. وكلما توسع نطاق الحصار كلما توسعت دائرة الضحايا. إن الحصار في منطقة بدون طعام وتحت القصف أغلب الأوقات يؤدي بالمدنيين إلى الشعور المتزايد باليأس. ويمكن رصد الصدمات النفسية الشديدة في المجتمعات المحاصرة.

السادة،

إن استمرار الحرب يمثل فشلاً عميقاً للدبلوماسية. إن الخطوات المتخذة من قبل الدول المُؤثرة غير جدية في سبيل إنهاء الصراع في سوريا. فبينما تؤيد بعض الدول الحاجة إلى حلول السياسية، تقوم في الوقت ذاته بتعميق تدخلها العسكري، مما يعزز من تدويل الصراع. وبسبب إيمانهم بأن الضغط العسكري شرط أساسي لنجاح أي عملية سياسية، تقوم قوى خارجية بإغراق الأطراف المتقاتلة بالدعم المالي والمقاتلين والأسلحة. وهذا أدى فقط لتعزيز تفاقم العنف المسلح والذي يستمر في حصد أرواح المدنيين السوريين.

إن هؤلاء الذين يتحملون المسؤولية الاكبر عن الجرائم والعنف والانتهاكات ضد السوريين لا يخافون من أي عواقب. على مدار السنوات الأربع الماضية، قامت اللجنة بتوثيق سلسلة من الانتهاكات، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومع ذلك يبدو أن العدالة لا زالت بعيدة المنال. إن غياب قرار عملي من مجموعة الدول ككل أدى لتعزيز ثقافة الإفلات من العقاب.

إن حرباً كهذه -يقتل فيها المدنيين بطريقة ممنهجة، ويتم فيه اسكات المعارضين وتُؤلَب المجتمعات ضد بعضها- تحتاج أكثر من التعاطف لكي يوضع حد لها. إنها تتطلب العزيمة، التي يؤيدها ميثاق الأمم المتحدة "من أجل حماية الأجيال القادمة من كوارث الحرب، والتي وعلى مدار مرتين في تاريخنا المعاصر أدت إلى مآسي يصعب وصفها على الجنس البشري".

إن الشعب السوري يستحق إلتزاماً واضحاً لمساعدتهم لإعادة السلام إلى بلدهم. إن خلق ظروف ملائمة للتفاوض هو مسؤولية مشتركة. وهذا لا يتم بدون وضع المصالح الضيقة للبعض جانباً والتكاتف من أجل مجتمع لا يحمل في طياته مباديء حقوق الانسان فحسب وانما ادراك قوي أيضاً أنه وبدون السلام والعدالة في سوريا، فإن العالم بأسره سيعاني من العواقب.